

حقوق المرأة العاملة في المواثيق القانونية الوطنية والدولية

د. سوسن عبدالرزاق البيطار

إعداد الباحثة / رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتورة / هبة الحداد

مقرر / دراسات نقدية ١

الفصل الدراسي الثاني لعام ٢٠٢٤/٤٤٥

منهجية الدراسة:

تركز الدراسة التي أجرتها سوسن عبد الرزاق البيطار على الجوانب القانونية لحقوق المرأة في مكان العمل. في حين أن المنهجية المحددة ليست مفصلة في السياقات المقدمة، يمكننا استنتاج بعض الأساليب العامة بناءً على طبيعة البحث:

مراجعة الأدبية: من المرجح أن تتضمن الدراسة مراجعة الأدبيات الموجودة حول حقوق عمل المرأة، ودراسة القوانين الدولية والوطنية التي تحمي هذه الحقوق. هذه طريقة شائعة في البحث القانوني لفهم المشهد الحالي وتحديد الثغرات في التشريعات.

تحليل الأطر القانونية: يمكن للمؤلفين تحليل مختلف الأطر القانونية والاتفاقيات التي تم وضعها لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وهذا يشمل دراسة فعالية هذه القوانين وتنفيذها في مختلف البلدان.

دراسات الحالة: قد يتضمن البحث دراسات حالة أو أمثلة عن كيفية تطبيق قوانين معينة أو الطعن فيها في سيناريوهات العالم الحقيقي، مما يوفر رؤى حول الآثار العملية للحماية القانونية للمرأة.

مقابلات أو استبيانات: على الرغم من عدم ذكرها صراحة، يمكن أن تتضمن الدراسة أيضاً جمع البيانات النوعية من خلال المقابلات أو الاستطلاعات مع النساء في القوى العاملة لفهم تجاربهن وتأثير الحماية القانونية على حياتهن العملية.

بشكل عام، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الحماية القانونية للمرأة في القوى العاملة والجهود الجارية لتحقيق المساواة في هذا المجال .

الدراسة الميدانية:

ركزت الدراسة الميدانية التي أجريت في هذا البحث من قبل سوسن عبد الرزاق البيطار على حقوق المرأة العاملة والآليات المعمول بها لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل. في حين لا يتم توفير تفاصيل محددة حول منهجية ونتائج الدراسة الميدانية في السياقات، يمكننا تلخيص التركيز العام والآثار بناءً على المعلومات المتاحة:

• **الهدف:** تهدف الدراسة إلى تقييم فعالية القوانين الوطنية والدولية التي تحمي حقوق المرأة في مكان العمل وتقييم التجارب الفعلية للمرأة في بيئات العمل المختلفة.

• **الموضوعات الرئيسية:** يسلط البحث الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها النساء في القوى العاملة، بما في ذلك التمييز والمعاملة غير المتكافئة مقارنة بنظرائهن من الرجال. ويؤكد على أهمية فهم هذه القضايا لتطوير حلول فعالة.

• **الأطر القانونية:** من المرجح أن تدرس الدراسة تأثير الأطر القانونية القائمة، مثل تشريعات العمل السورية والاتفاقيات الدولية، على حقوق توظيف المرأة وتطبيقها العملي في سيناريوهات العالم الحقيقي.

• **جمع البيانات:** على الرغم من عدم ذكرها صراحة، قد تتضمن الدراسة الميدانية أساليب جمع البيانات النوعية والكمية، مثل الاستطلاعات أو المقابلات، لجمع رؤى من النساء حول خبراتهن العملية وتصوراتهن للمساواة.

• **الأهمية:** من المتوقع أن تساهم نتائج الدراسة الميدانية في الخطاب حول حقوق المرأة في مكان العمل، وتقديم توصيات قيمة لصانعي السياسات والمنظمات لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة بشكل فعال.

تعكس هذه النقاط الموضوعات الشاملة للدراسة، مع التركيز على أهمية الحماية القانونية والتجارب الواقعية للمرأة في القوى العاملة، على الرغم من عدم توفر تفاصيل محددة حول الدراسة الميدانية في السياقات المقدمة.

نقد منهجية الدراسة:

يمكن نقد منهجية البحث الذي أجرته سوسن عبد الرزاق البيطار حول حقوق المرأة في مكان العمل بناءً على السياقات المتاحة، على الرغم من عدم تحديد تفاصيل منهجية محددة بشكل صريح. فيما يلي بعض نقاط النقد:

• **عدم وجود منهجية مفصلة:** لا تحدد السياقات المقدمة تصميم البحث أو طرق أخذ العينات أو تقنيات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة. هذا الغياب يجعل من الصعب تقييم متانة وموثوقية النتائج.

• **التحيز المحتمل في جمع البيانات:** بدون معلومات حول كيفية اختيار المشاركين أو كيفية جمع البيانات، هناك خطر التحيز. على سبيل المثال، إذا كانت العينة لا تمثل السكان الأوسع من النساء العاملات، فقد لا تعكس النتائج تجاربهن بدقة.

• **نطاق محدود للتحليل:** التركيز على الأطر والاتفاقيات القانونية، على الرغم من أهميته، قد يغفل العوامل الحاسمة الأخرى التي تؤثر على عمل المرأة، مثل المواقف الثقافية والظروف الاقتصادية. ومن شأن اتباع نهج أكثر شمولاً أن يوفر رؤى أعمق للتحديات التي تواجهها المرأة.

• **الحاجة إلى رؤى نوعية:** يمكن أن تستفيد الدراسة من البيانات النوعية، مثل المقابلات أو مجموعات التركيز، لالتقاط التجارب الدقيقة للنساء في مكان العمل. هذا من شأنه أن يثري فهم الحواجز التي يواجهونها وفعالية الحماية الحالية.

• **الرصد والتقييم:** تشير السياقات إلى أهمية رصد تطبيق حقوق المرأة في الممارسة العملية. ومع ذلك، لا يبدو أن الدراسة تتناول كيف يمكن دمج هذا الرصد في منهجية البحث، وهو أمر بالغ الأهمية لتقييم تأثير الأطر القانونية في العالم الحقيقي.

تسلط هذه الانتقادات الضوء على مجالات التحسين في منهجية الدراسة، مع التأكيد على الحاجة إلى نهج أكثر تفصيلاً وشمولية لفهم حقوق المرأة في مكان العمل.

نقد الدراسة الميدانية :

يمكن نقد الدراسة الميدانية التي أجريت في بحث سوسن عبد الرزاق البيطار حول حقوق المرأة في مكان العمل بناءً على السياقات المتاحة. فيما يلي بعض النقاط الهامة:

الشفافية المنهجية غير الكافية: لا تقدم السياقات تفاصيل محددة حول المنهجية المستخدمة في الدراسة الميدانية، مثل تقنيات أخذ العينات أو طرق جمع البيانات. هذا النقص في الشفافية يجعل من الصعب تقييم صحة وموثوقية النتائج .

•**التحيز المحتمل لأخذ العينات:** بدون معلومات واضحة حول كيفية اختيار المشاركين، هناك خطر التحيز في أخذ العينات. إذا كانت العينة لا تمثل التجارب المتنوعة لجميع النساء العاملات، فقد لا تكون الاستنتاجات المستخلصة قابلة للتعميم على السكان الأوسع .

•**التركيز الضيق على الجوانب القانونية:** تؤكد الدراسة على الأطر والاتفاقيات القانونية، والتي، على الرغم من أهميتها، قد تحد من فهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأوسع التي تؤثر على عمل المرأة. يمكن لنهج أكثر شمولية أن يوفر رؤى أعمق للتحديات التي تواجهها المرأة في مكان العمل .

•**عدم وجود رؤى نوعية:** قد يؤدي غياب البيانات النوعية، مثل المقابلات أو مجموعات التركيز، إلى إعاقه قدرة الدراسة على التقاط التجارب الدقيقة للنساء. هذا المنظور النوعي ضروري لفهم الآثار الواقعية للحماية القانونية .

فجوات الرصد والتقييم: على الرغم من أن الدراسة تشير إلى أهمية رصد تطبيق حقوق المرأة، إلا أنها لا توضح كيف يمكن دمج ذلك بشكل فعال في منهجية البحث. هذه الرقابة ضرورية لتقييم التأثير العملي للأطر القانونية على حقوق المرأة في مكان العمل .

رابط المقال:-

<https://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/legj/article/view/11411>